السعودية و"حل الدولتين"

الشرعية الرمزية والمصالح الاستراتيجية

مركز طوى للدراسات

لم تكن المملكة السعودية يومًا دولة مواجهة عسكرية مع الكيان الاسرائيلي، كما لم تُعرف بتبني خيار المقاومة المسلحة في دعم الشعب الفلسطيني. ورغم ذلك، حافظت منذ النكبة الفلسطينية على خطاب معلن يتحدث عن دعم "الحقوق المشروعة" للفلسطينيين، وهي حقوق غالبًا ما عُرّفت وفق الصيغة الدولية السائدة، لا وفق المبدأ التحرري العربي أو الإسلامي. ونحاول هنا تتبع جذور هذا الموقف منذ 1948 حتى بدايات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على دور الدبلوماسية السعودية في بناء تصور "حل الدولتين" بوصفه خيارًا استراتيجيًا.

ما بعد النكبة (1948–1967)

لم تشارك السعودية بشكل فعّال في حرب 1948، واكتفت بإرسال دعم رمزي إلى الجيوش العربية. وبدلًا من بناء موقف تحرري مناهض للاحتلال، ركّزت القيادة السعودية على تأكيد "البعد الديني" للقضية، من خلال الربط بين فلسطين و"الوصاية على الحرمين"، دون تحويل هذا الخطاب إلى مشروع دعم فعلي.

وقد أظهرت مداولات القمم العربية في الخمسينيات والستينيات أن الموقف السعودي كان أقرب إلى التحفّظ على مسارات التصعيد، وخصوصًا في مواجهة الخطاب الناصري الثوري، الذي اتهم السعودية بالخيانة بسبب تقاربها مع الغرب وتخليها عن خيار التحرير الشامل لفلسطين.

ما بعد 1967: من الهزيمة إلى الواقعية السياسية

نكسبة حزيران/يونيو 1967 شكّلت تحولًا مفصليًا في الموقف العربي، ودفعت السعودية لتبنّي خطاب تنازلي يدعو إلى "حل سياسي متدرج". ففي قمة الخرطوم

(أغسطس 1967)، أعلنت السعودية التزامها بشعار "اللاءات الثلاث"، لكنها بدأت فعليًا في ممارسة ضغط على الدول العربية الكبرى لتبني الحلول السياسية بدلًا من الحلول العسكرية.

وكان هذا التوجه بداية لما يمكن تسميته بـالبراغماتية السعودية، التي وجدت في دعم القضية الفلسطينية وسيلة لاحتواء المد القومي واليساري في المنطقة، دون الالتزام بخطوات حقيقية في دعم الكفاح المسلح أو تقديم مشاريع استراتيجية بديلة.

مبادرة فهد 1981: بداية "حل الدولتين"

في مؤتمر القمة العربية في فاس 1981، طرحت السعودية رسميًا أول مبادرة عربية تتحدث عن الاعتراف بالكيان الاسرائيلي مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة في حرب 1967، وهي المبادرة التي عُرفت لاحقًا باسم "مشروع فهد للسلام"، وتضمنت المبادرة بندًا واضحًا حول:

ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967؛

ـ إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس؛

ـ ضمان الأمن والسلام لجميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل.

وقد قوبلت المبادرة بمعارضة شديدة من سوريا ومنظمة التحرير آنذاك، لأنها كانت أول اعتراف ضمني بالكيان الاسرائيلي.

لكن المبادرة شكّلت نقطة تحوّل مركزية، إذ أسّست لتوجه عربي رسمي يرى أن حل الدولتين هو الخيار الواقعي الوحيد، وهو توجه حمل توقيعًا سعوديًا مباشرًا، وجعل السعودية الراعي الأبرز لهذه الرؤية على مستوى النظام الإقليمي العربي.

مبادرة عبد الله 2002: التطبيع الكامل مقابل الدولة

في قمة بيروت مارس 2002، قدّمت السعودية ما بات يُعرف بـالمبادرة العربية للسلام، التي حملت إسم الملك عبد الله، ولي العهد حينذاك، وطرحت للمرة الأولى بشكل صريح خيار "التطبيع الكامل" مع إسرائيل مقابل:

ـ انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة (الضفة، القدس الشرقية، الجولان، جنوب لبنان)؛

ـ قيام دولة فلسطينية مستقلة؛

ـ حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار 194.

وقد لاقت المبادرة ترحيبًا دوليًا، لكنها لم تلق قبولًا إسرائيليًا، بل جرى تجاهلها في خطة السلام الأميركية المعروفة بـ"خارطة الطريق" لاحقًا. مع ذلك، مثّلت المبادرة نقلة رمزية في الخطاب العربي، حيث لم يعد "التحرير الكامل" هدفًا، بل أصبح أقصى ما يُطلب هو حل الدولتين ضمن حدود 1967، وهي الصيغة التي تمسّك بها الخطاب السعودي حتى اليوم.

ومنذ مبادرة فهد، وحتى عبد الله، سعت السعودية إلى تأكيد دورها بوصفها الوسيط العربي العاقل، القادر على التواصل مع الغرب، والتأثير في القرار الفلسطيني، واحتواء موجات المقاومة التي تتصاعد كلما فشلت المفاوضات.

وقد شكّل تبنّي "حل الدولتين" جزءًا من هذا المشروع الرمزي، إذ لم يكن الغرض فقط التوصل إلى حل عادل للفلسطينيين، بل أيضًا تعزيز الدور القيادي السعودي داخل الجامعة العربية، وفي التوازنات الإقليمية مع إيران وتركيا ومصر.

في النتائج، تكشف مراجعة الخلفية التاريخية للموقف السعودي من القضية الفلسطينية أن تبني "حل الدولتين" لم يكن مجرد انحياز أخلاقي أو قانوني لمبادئ العدالة الدولية، بل جاء نتيجة تحوّلات استراتيجية في السياسة السعودية، التي أرادت الحفاظ على موقعها القيادي العربي، واحتواء التناقضات بين التزاماتها الغربية وضغوط الشارع العربي.

إن هذه الخلفية ضرورية لفهم إصرار السعودية على حل الدولتين في عهد محمد بن سلمان، وهو ما سنفصّله لاحقًا، من خلال تتبع التحولات العميقة في بنية الدولة السعودية وخياراتها الاستراتيجية.

التحول الاستراتيجي في عهد ابن سلمان

شكّل صعود محمد بن سلمان إلى هرم السلطة في السعودية ابتداءً من عام 2015 لحظة انعطاف في السياسة الخارجية السعودية، ليس فقط في ما يخص علاقاتها الإقليمية والدولية، وإنما أيضًا في طريقة تعاملها مع القضية الفلسطينية. فقد تراجع الخطاب الرمزي التقليدي الداعم "للقضية المركزية" لصالح خطاب جديد يركّز على "الفرص الاقتصادية" و"الشراكات الإقليمية"، في ظل توجه متسارع نحو تطبيع العلاقات مع الكيان الاسرائيلي. ومع ذلك، ظل شعار "حل الدولتين" حاضرًا في التصريحات الرسمية بوصفه "الشرط السعودي للتطبيع"، ما يكشف عن مفارقة لافتة بين الخطاب والممارسة، بين الإعلان عن دعم حل الدولتين من جهة، والانخراط في مشاريع تطبيعية وتواطؤ إعلامي وأمني مع إسرائيل من جهة أخرى.

إعادة تعريف الأولويات

في إطار "رؤية السعودية 2030"، أعاد محمد بن سلمان ترتيب أولويات الدولة على النحو الآتي:

- التركيز على التنمية الاقتصادية والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية
- تقليص الدور الإيديولوجي التقليدي للمملكة (الوهابية، فلسطين، قضايا الأمة)
- إقامة تحالفات تكنولوجية وأمنية مع الدول المتقدمة، بمن فيها "إسرائيل"
- تحجيم دور المؤسسات الدينية لصالح مركزية السلطة السياسية.

ضمن هذه المعادلة، لم تعد فلسطين تمثل قضية مركزية في الخطاب السياسي أو الإعلامي أو حتى الديني. وغابت عن خطابات المناسبات الوطنية، وجرى إقصاؤها من الأولويات الرسمية لصالح التركيز على ملفات الداخل، وعلى الصراع الإقليمي مع إيران.

التطبيع الناعم: من السرية إلى العلنية

خلافًا للمواقف السعودية التقليدية، بدأ عهد ابن سلمان يشهد خطوات تطبيعية تدريجية مع الكيان الاسرائيلي، من أبرزها:

- فتح الأجواء السعودية أمام الطيران الإسرائيلي (ابتداءً من عام 2018)

ـ مقابلات تطبيعية مع مسؤولين إسرائيليين في قنوات سعودية أو مدعومة سعوديًا

ـ تلميع صورة الكيان الاسرائيلي في الإعلام السعودي عبر مسلسلات رمضانية وبرامج "تاريخية"

ـ لقاءات سرّية بين ابن سلمان ومسؤولين إسرائيليين كُشفت لاحقًا، بما فيها لقاء مع نتنياهو في موقع نيوم غربي المملكة.

وقد بلغ هذا التوجّه ذروته بعد اتفاقات إبراهيم (2020)، حين شاركت السعودية عمليًا في تهيئة الأجواء للتطبيع الإماراتي والبحريني مع الكيان الاسرائيلي، ولو دون توقيع رسمي.

العدوان على غزة واختبار النوايا

مثّلت جولات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة اختبارًا لموقف السعودية في عهد محمد بن سلمان. ففي عدوان مايو 2021 ثم في عدوان أكتوبر 2023 وحتى النهاية، لوحظ ما يلي:

ـ غياب الإدانات الرسمية الصريحة

ـ صمت شبه كامل للمنابر الإعلامية والدينية

ـ تحميل غير مباشر لحركة حماس مسؤولية التصعيد

ـ التركيز على الدعوة إلى "وقف إطلاق النار" دون تحميل "إسرائيل" أي مسؤولية، ماخلا الإدانات المتقطعة لبعض جرائم الابادة، ولكنّها لا ترقى الى إدانة السياسات الاسرائيلية المسؤولة عن ضياع حقوق الشعب الفلسطيني.

وبدلًا من الوقوف مع ضحايا المجازر، أظهر الإعلام السعودي في بعض الحالات تعاطفًا مع الرواية الإسرائيلية، من خلال وصف عمليات المقاومة بـ"الهجمات الارهابية" وضحايا الاجرام الصهيوني بـ "القتلى"، والترويج لخطاب "السلام مقابل التنمية" بديلًا عن "التحرير مقابل العدالة".

معادلة التطبيع مقابل "حل الدولتين"

رغم الانخراط التطبيعي، ظل محمد بن سلمان يُصرّ علنًا على أن السعودية لن تطبع علاقاتها مع "إسرائيل" إلا بعد تحقيق حل الدولتين. وقد كرّر هذا الموقف في أكثر من مقابلة مع الصحافة الأميركية، كما صرّح بذلك لصحيفة "Fox News" في سبتمبر 2023 قائلًا:

"نحن نقترب كل يوم من التطبيع مع إسرائيل، لكن يجب أن يتم حل القضية الفلسطينية أولًا عبر إقامة دولة للفلسطينيين".

غير أن هذا الشرط لم يُترجم إلى أي ضغط سياسي أو دبلوماسي فعلي على الكيان الاسرائيلي، بل كان في الواقع غطاءً رمزيًا لتبرير خطوات التطبيع. وهو ما يجعل هذا الشرط أقرب إلى أداة خطابية تُستخدم لتحسين موقع الرياض التفاوضي مع واشنطن وتل أبيب، أكثر من كونه التزامًا سياسيًا جادًا.

تحصين الشرعية السعودية أمام الخارج

يرى باحثون أن تبني خطاب "حل الدولتين" يخدم هدفًا جوهريًا في عهد ابن سلمان، وهو تحسين صورة النظام السعودي أمام الغرب، وخاصة أمام الكونغرس الأميركي والمؤسسات الليبرالية التي تنتقد سجل المملكة في حقوق الإنسان.

في واقع الأمر، يستخدم ابن سلمان القضية الفلسطينية كأداة تبريرية لعرقلة الضغط الدولي نحو تطبيع سريع، وإعادة تقديم نفسه كشريك عقلاني للولايات المتحدة يمكنه تهدئة الملفات المعقّدة في المنطقة.

وبذلك، يتحوّل "حل الدولتين" إلى جزء من البروباغندا السياسية للنظام السعودي، يُستعمل في الداخل لضبط الرأي العام المتذمّر من التطبيع، وفي الخارج للظهور كقوة استقرار إقليمي.

وهكذا، يظهر من خلال تتبع تحولات السياسة السعودية في عهد إبن سلمان أن إصرار الرياض على حل الدولتين لا ينبع من تبنٍّ حقيقي لهذا الخيار، بقدر ما يمثل أداة رمزية

لحماية المصالح الاستراتيجية للنظام. لقد أصبح الخطاب السياسي السعودي حيال فلسطين مفصولًا تمامًا عن الواقع، إذ تُمارس التطبيع، وتتواطأ إعلاميًا، لكنها في الوقت نفسه ترفع شعار "الدولة الفلسطينية" لتبرير هذا الانفصال بين السياسة والأخلاق.

وفي سياق السياسة الدولية، غالبًا ما يُستخدم الخطاب السياسي الرسمي ليس فقط للتعبير عن المواقف، بل كأداة لإنتاج "شرعية رمزية"، تبرّر السياسات الفعلية وتمنحها غطاءً أخلاقيًا ودبلوماسيًا. وفي الحالة السعودية، برز "حل الدولتين" بوصفه خطابًا وظيفيًا، لا التزامًا سياسيًا، حيث يُستحضر في كل مناسبة كشرط للتطبيع أو معيار للسلام، دون أن يقترن بأي ممارسة داعمة له ميدانيًا أو سياسيًا أو حتى دبلوماسيًا. فالسعودية وظّفت هذا الشعار لإنتاج شرعية رمزية على المستويين الداخلي والخارجي، وتم استخدامه لتثبيت موقعها في التوازنات الإقليمية والدولية، دون تحمّل تبعات أخلاقية أو سياسية حقيقية.

والشرعية الرمزية، كما يُعرّفها بيير بورديو، هي تلك التي تُبنى على إنتاج المعاني والتصوّرات المقبولة اجتماعيًا، دون أن تتطلب فعلًا مطابقًا بالضرورة. وهي شرعية تستند إلى ما يُقال لا إلى ما يُفعل. وضمن هذا الإطار، فإن رفع شعار "حل الدولتين" يمثّل محاولة لصياغة صورة أخلاقية عن النظام السعودي، في مقابل حقيقة ممارساته.

فالسعودية لا تُمانع واقعيًا في تغييب فلسطين عن المشهد، لكنها في حاجة إلى خطاب رمزي يضبط السردية الرسمية، ويحميها من النقد الشعبي والضغط الدولي. وبذلك، يتحول "حل الدولتين" من مشروع سياسي إلى رخصة أخلاقية للتطبيع، وإلى غطاء للحياد أو التواطؤ، طالما أن الموقف الرسمي لا يزال يرفع شعارات الدولة والحدود وحق العودة.

من جهة ثانية، إن تسويق الخطاب للساحة الداخلية يهدف إلى احتواء الرأي العام، ويتيح هذا الشعار للنظام السعودي التغطية على المواقف العملية التي تنطوي على:

- تغييب القضية الفلسطينية عن الخطاب الرسمي والديني
- شيطنة المقاومة والممانعة
- دعم التطبيع ثقافيًا وإعلاميًا

ـ تجنب أية مواجهة فعلية مع الكيان الاسرائيلي.

لكن أمام قطاعات من الرأي العام التي لا تزال ترى في فلسطين قضية مركزية، يظل شعار "حل الدولتين" مُسكِّنًا رمزيًا، يقدّم صورة مفادها أن السعودية "لم تتخلَّ عن فلسطين"، بل تسعى لحل عقلاني و"مقبول دوليًا". وفي هذا السياق، جرى تكييف الخطاب الديني نفسه مع هذه الرؤية:

ـ خطب الجمعة الرسمية لا تتطرق إلى الاحتلال إلا بشكل مجتزأ

ـ الدعاة المرتبطون بالمؤسسة الرسمية يتحدثون عن "السِّلم" بدلًا من "الجهاد"

ـ اختفاء مصطلحات مثل "العدو الصهيوني" و"الاحتلال الغاصب" من الخطاب العام.

ومن جهة ثالثة، فإن تسويق خطاب "حل الدولتين" على المستوى الدولي يضمن الشراكة الغربية، ويخدم أهدافًا متعددة من بينها:

ـ إرضاء الإدارات الأميركية (وخاصة الديمقراطية) التي ترى في هذا الحل موقفًا معتدلًا

ـ كسب تعاطف الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الليبرالية

ـ تقديم السعودية كقوة إقليمية "عقلانية" يمكن الاعتماد عليها في هندسة النظام الإقليمي.

ولا تخفى العلاقة الوثيقة بين تبنّي هذا الشعار ومشاريع السعودية الكبرى، من "رؤية 2030" إلى "نيوم"، إذ تسعى الرياض إلى أن تُقدّم كـ"شريك حضاري" للغرب، متجاوزة صورتها القديمة المرتبطة بالتشدد الديني أو بدعم الحركات الراديكالية.

وعليه، فإن الدفاع عن حل الدولتين، بالنسبة إلى الرياض، لا يعني الدفاع عن الفلسطينيين، بل الدفاع عن مصالح المملكة بوصفها قوّة استقرار في الشرق الأوسط.

احتكار التمثيل العربي في الملف الفلسطيني

من خلال تبني شعار "حل الدولتين" بوصفه موقفًا رسميًا، تسعى السعودية إلى فرض نفسها ممثلاً وحيدًا أو مرجعيًا للعرب في أي مفاوضات مستقبلية. ويتجلى ذلك في:

ـ استبعاد الأطراف الداعمة للمقاومة من طاولة التفاوض (إيران، قطر، تركيا)

ـ تحييد منظمة التحرير أو تطويعها عبر الدعم المالي والسياسي

ـ الضغط على الدول العربية الأخرى للتماهي مع الخطاب السعودي.

وهذا ما يفسّر مساعي السعودية لترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي، ودعم مشاريع "إعادة الإعمار" في الضفة وغزة، بشرط إخراج حركة حماس من المعادلة، أو تقليم نفوذها.

حل الدولتين: شعار بلا أدوات ولا التزامات

رغم التكرار المستمر لشعار الدولة الفلسطينية، فإن الموقف السعودي يفتقر إلى:

ـ أي ضغوط دبلوماسية على الكيان الاسرائيلي

ـ دعم سياسي أو ميداني حقيقي للفلسطينيين

ـ موقف واضح من الاستيطان وتهويد القدس

ـ دعم مالي مستقل للفلسطينيين خارج الأطر الأميركية والدولية.

بل إن البيانات الرسمية السعودية لا تشير إلى "إسرائيل" بكونها "قوة احتلال"، وإنما تكتفي بتعبيرات دبلوماسية فضفاضة مثل "وقف إطلاق النار" و"إعادة التهدئة" و"ضبط النفس"، مما يكشف الطابع التبريري والخطابي لهذا الموقف. وهكذا، تحوّل "حل الدولتين" في الخطاب السعودي من رؤية سياسية قابلة للتفاوض إلى شعار رمزي وظيفي، يخدم ثلاثة أهداف متداخلة:

ـ امتصاص الغضب الشعبي العربي والإسلامي

ـ تبرير السياسات التطبيعية أمام المجتمع الدولي

ـ تعزيز موقع السعودية بوصفها "المرجعية العربية المعتدلة".

لكن هذه الشرعية الرمزية تبقى منزوعة المصداقية طالما لم تقترن بأي سلوك عملي أو ميداني داعم للقضية الفلسطينية، وهو ما يجعل الخطاب السعودي جزءًا من منظومة

إفراغ النضال الفلسطيني من مضمونه التحرري، وتحويله إلى ورقة دبلوماسية في بورصة المصالح الإقليمية والدولية.

ولا يمكن فهم الإصرار السعودي على "حل الدولتين" بمعزل عن الحسابات الاستراتيجية التي تحكم السياسة الخارجية للمملكة، خصوصًا في عهد إبن سلمان، حيث لم يعد الخطاب السياسي محكومًا فقط بعلاقات الصراع مع الكيان الاسرائيلي، بل بات مشدودًا إلى منظومة أوسع من المصالح الإقليمية والدولية، تتعلق بالموقع الجيوسياسي للمملكة السعودية، ومكانتها في النظام الدولي، وحاجتها إلى تأمين انتقال آمن للسلطة، وتعزيز مشروع "رؤية 2030". في هذا السياق، يصبح "حل الدولتين" أداة تفاوضية متعددة الاستخدامات، تُوظّف لغايات تتجاوز بكثير مضمونها الفلسطيني، وتمتد إلى ملفات الأمن، الاقتصاد، التحالفات، والاستقرار الداخلي.

احتواء النفوذ الإيراني

أحد الدوافع المركزية وراء تمسك السعودية بـ"حل الدولتين" هو احتواء النفوذ الإيراني المتزايد في الملف الفلسطيني. فمنذ منتصف العقد الأول من الألفية، تمكنت طهران من بناء علاقات استراتيجية مع حركات المقاومة، وخصوصًا حماس والجهاد الإسلامي، ونجحت في التغلغل داخل البنية العسكرية والسياسية للميدان الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة.

تُدرك الرياض أن تصاعد هذا النفوذ يمنح إيران أوراق ضغط إضافية في أي تسوية إقليمية، ومن هنا، فإن تبني حل الدولتين يمنح السعودية مبررًا للعودة إلى الساحة الفلسطينية عبر:

- دعم السلطة الفلسطينية في رام الله
- تمويل مشاريع إعادة الإعمار في غزة
- تقديم نفسها كـ"طرف محايد" يسعى للحل، لا للتصعيد.

تحاول السعودية إقصاء إيران عن المشهد الفلسطيني من خلال تقديم خطاب ناعم يتقاطع مع المواقف الدولية، دون أن يصطدم مباشرة بواقع الاحتلال أو بالمقاومة.

المنافسة الإقليمية مع قطر وتركيا

إلى جانب إيران، تواجه السعودية تحديًا من أطراف عربية وإسلامية أخرى، أبرزها قطر وتركيا، اللتان تتبنيان، في الشكل على الأقل، خطابًا داعمًا للمقاومة الفلسطينية، وتستضيفان قيادات سياسية وعسكرية من فصائل المقاومة، خصوصًا حماس.

في هذا السياق، تسعى الرياض إلى فرض رؤيتها للحل بكونها الأكثر "اعتدالًا" وقبولًا لدى الغرب، والأقدر على إدارة التسويات السياسية. ومن خلال التمسّك بحل الدولتين، تُرسل السعودية رسائل ضمنية مفادها:

ـ أنها ليست خارج المشهد الفلسطيني، بل قادرة على استعادته بقوة الشرعية الدبلوماسية

ـ أنها تمثل "صوت العرب العقلاني"، بخلاف "الشعبوية الإسلامية" التي تمثلها أنقرة والدوحة.

كسب رضا واشنطن

منذ انتخاب ترمب عام 2016، وحتى عودته في دورة 2025، كانت الرياض تنظر إلى العلاقة مع واشنطن كضمانة عليا لأمن النظام، ولتمرير مشاريع التحول الاقتصادي في الداخل. وتُدرك السعودية أن القضية الفلسطينية لا تزال تحظى باهتمام النخبة السياسية الأميركية، وخاصة في الحزب الديمقراطي، والمراكز الليبرالية، والكنائس.

ولهذا، يوظَّف حل الدولتين كـ:

ـ ورقة تفاوض مع واشنطن للحصول على مكاسب في ملفات مثل: التسليح، الطاقة النووية، دعم رؤية 2030

ـ عنصر تهدئة أمام الكونغرس الأميركي لتقليل الضغوط الحقوقية، خاصة بعد قضية خاشقجي، وقمع المعارضة، والحرب في اليمن

ـ عامل ضغط غير مباشر على الكيان الاسرائيلي من خلال تأخير التطبيع ريثما تحصل السعودية على ما تريد من الأميركيين.

فالسعودية لا تمارس ضغوطًا فعلية على إسرائيل، لكنها تُقدّم خطاب حل الدولتين لتقوية موقفها التفاوضي في واشنطن، بوصفها شريكًا ناضجًا في النظام الدولي.

شرعية ابن سلمان في الداخل والخارج

يرتبط الموقف من القضية الفلسطينية أيضًا بسعي ابن سلمان إلى إعادة تعريف شرعية النظام، بعيدًا عن المرجعية الدينية التقليدية، وبما يتماشى مع "الحداثة السعودية" التي يروج لها.

خارجيًا: يمنح التمسك بحل الدولتين غطاءً أخلاقيًا للنظام في مواجهة الانتقادات الغربية.

داخليًا: يُستخدم الخطاب كأداة لتخفيف أثر الانتقادات الشعبية المتزايدة ضد التطبيع، وطمأنة قطاعات محافظة بأن المملكة "لم تتخلّ عن فلسطين"، رغم التحولات العميقة في السياسة والإعلام والدين. وفي هذا السياق، يصبح حل الدولتين جزءًا من استراتيجية الشرعنة السياسية، لا من استراتيجية الحل الفعلي للصراع.

فلسطين والمصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية

من منظور "رؤية 2030"، يسعى ابن سلمان إلى جذب الاستثمارات، وبناء تحالفات تكنولوجية واستراتيجية مع دول غربية وآسيوية، بما في ذلك الكيان الاسرائيلي. لكن تنفيذ هذا المشروع يتطلب بيئة إقليمية مستقرة، أو على الأقل "قابلة للإدارة".

ولذلك، فإن تبني حل الدولتين يتيح الآتي:

ـ تسويق السعودية كمركز استقرار في منطقة مضطربة

ـ تأمين قبول سياسي لتوسع الشركات السعودية في بلاد الشام (فلسطين، سورية، الأردن، لبنان)

ـ التحكم بمسارات الإعمار المستقبلية في الضفة وغزة ضمن شروط سعودية.

وهكذا يتبيّن من تحليل المصالح السعودية المرتبطة بحل الدولتين أن هذا الخيار لا ينبع من التزام أخلاقي أو تضامن مبدئي، بل من اعتبارات نفعية بحتة، تتعلق بالموقع الإقليمي والدولي للمملكة، وبسعيها إلى تعزيز نفوذها على حساب خصومها، وتوظيف الورقة الفلسطينية كورقة ضغط في سياقات أخرى.

إن خطاب "حل الدولتين" في هذا السياق لا يعكس رؤية سياسية للتحرر أو العدالة، بل منظورًا براغماتيًا لإدارة الأزمة بما يخدم مصالح النظام السعودي ومشاريعه الكبرى، وهو ما يُفرغ هذا الشعار من مضمونه التحرري، ويجعله جزءًا من "سوق المصالح الإقليمية"، لا من مشروع تحرر وطني.

نقد خطاب "حل الدولتين"

بعد تتبّع الخلفيات التاريخية، والتحولات الاستراتيجية، والدوافع البراغماتية الكامنة وراء تمسّك السعودية بحل الدولتين، يفرض التحليل النقدي نفسه لفهم مدى تماسك هذا الخطاب مع الواقع السياسي والميداني، وكذلك لفهم علاقته الفعلية بمبادئ العدالة والتحرر. ونضيء هنا على الاختلالات البنيوية في الخطاب السعودي حول حل الدولتين، متوقفًا عند الفجوة بين الادّعاء والممارسة، وعند ما ينطوي عليه هذا الخطاب من تحييد للقضية الفلسطينية عن معناها التحرري، وتحويلها إلى ورقة توظيف رمزي وتفاوضي.

استحالة تطبيق "حل الدولتين" ميدانيًا

لم يعد خيار الدولتين قابلًا للتحقق على الأرض، بفعل جملة من المعطيات، أبرزها:

- الاستيطان الكثيف في الضفة الغربية، حيث يعيش أكثر من 700,000 مستوطن في 279 بؤرة استيطانية
- الضم التدريجي للقدس الشرقية وإغلاق أي أفق لاعتبارها عاصمة لدولة فلسطينية
- فصل الضفة عن غزة جغرافيًا وإداريًا

ـ تحكم الكيان الاسرائيلي الكامل في الموارد، الحدود، المعابر، والمجال الجوي.

وعليه، فإن إصرار السعودية على حل الدولتين لا يقوم على واقعية سياسية كما تدّعي، بل على تبرير سردي يخدم صورتها دون أن يُلزمها بأي موقف حاسم تجاه الواقع الاستعماري.

فالحديث عن حل الدولتين أصبح شكليًا، وهو أقرب إلى إعلان نوايا لا مشروع سياسي. والجهات التي ترفعه، كالسعودية، تستخدمه كمخرج رمزي لا كحل قابل للتطبيق.

التناقض بين الخطاب والممارسة

رغم التمسك المعلن بشعار الدولة الفلسطينية، تكشف الممارسات السعودية عن مفارقة صارخة:

ـ لم تمارس السعودية أي ضغط فعلي على الكيان الاسرائيلي لوقف الاستيطان أو الجرائم في غزة

ـ لم تقدّم أي دعم عسكري، أو حتى سياسي، للفصائل الفلسطينية المقاومة

ـ تحريض أجهزتها الإعلامية والأمنية ضد المقاومة، وتصنيفها ضمن "الإرهاب"، كما ظهر في تغطية أحداث "طوفان الأقصى"

ـ تطبيع العلاقات فعليًا لا رسميًا مع الكيان الاسرائيلي، من خلال التعاون الأمني والاقتصادي والثقافي.

هذا التناقض يؤكّد أن حل الدولتين في السياق السعودي لا يعبّر عن التزام فعلي، بل هو أداة خطابية لإخفاء التواطؤ، أو على الأقل التماهي مع الرواية الأميركية – الإسرائيلية.

غياب أي أفق للضغط السياسي أو القانوني

لو كانت السعودية جادّة في دعم الدولة الفلسطينية، لأقدمت على خطوات ضغط فاعلة، من قبيل:

ـ استدعاء السفراء، أو قطع العلاقات مع الدول الداعمة لإسرائيل.

ـ دعم التحرك الدولي في محكمة الجنايات لملاحقة جرائم الاحتلال

ـ تمويل مشاريع تعزيز الصمود الفلسطيني في القدس والمناطق المصنفة"C"

ـ استخدام نفوذها المالي والديني لردع الدول الإسلامية عن التطبيع.

لكن الرياض لم تفعل أيًا من ذلك، بل على العكس، مارست ضغوطًا مضادة على الدول العربية التي ترفض التطبيع، كما فعلت مع الجزائر وتونس، وامتنعت عن إصدار أي إدانات حادة للاعتداءات الإسرائيلية.

تغييب البعد التحرري للقضية الفلسطينية

من أخطر ما في الخطاب السعودي حول حل الدولتين أنه ينزع الطابع التحرري عن القضية الفلسطينية، ويحوّلها إلى مسألة إدارية تتعلق بتقاسم الأرض والسكان، لا بتفكيك بنية استعمارية إحلالية.

فالسعودية لا تتحدث عن حق المقاومة، بل تصفه بـ"العبث" أو "الإرهاب"، ولا تربط الاحتلال ببنية نظام فصل عنصري (أبارتهايد)، رغم إقرار منظمات دولية بذلك، كما تتجاهل الشتات الفلسطيني كعنصر مركزي في القضية، وتختزل الحل في الضفة وغزة. وبذلك، يُفرغ "حل الدولتين" من معناه التحرري، ويُستخدم كأداة لتمرير مشروع سياسي ينتهي إلى التطبيع مقابل وهم السيادة.

التطبيع عبر بوابة "الدولة الموعودة"

الخطاب السعودي لا يستخدم "حل الدولتين" فقط كستار أخلاقي، بل أيضًا كأداة لتسويق التطبيع، إذ يُعرض على الشعوب العربية نموذج مفاده: "نحن لا نطبع لأننا نحب إسرائيل، بل نطبع من أجل أن نحقق للفلسطينيين دولتهم".

لكن هذا المنطق مخادع، لأن:

ـ الكيان الاسرائيلي لا تلتزم بأي تعهد تجاه الدولة الفلسطينية، بل تواصل ضمّ الأراضي

ـ اتفاقات التطبيع لا تتضمن أي بند ملزم بخصوص فلسطين

ـ الخطاب التطبيعي السعودي يتزايد رغم استمرار القتل والتجويع والحصار.

إن نقد الخطاب السعودي حول "حل الدولتين" يكشف أنه لا يستند إلى مشروع تحرري أو سياسي قابل للتحقق، بل إلى حزمة من الأوهام الرمزية التي تخدم مصالح النظام، وتُحيّد الشعوب عن النضال، وتمنح الاحتلال فرصة للتنصل من مسؤولياته، بينما تُستخدم القضية الفلسطينية كساحة مساومات وتوظيف استراتيجي.

لقد بات "حل الدولتين" في الخطاب السعودي أداة لتجميل القبح، لا لتغيير الواقع، وأصبح الحديث عنه وسيلة لتبرير الانخراط في تحالفات إقليمية معادية لحقوق الفلسطينيين، بدلًا من أن يكون مدخلًا لممارسة فعل تضامني فعلي.

باختصار، لقد تحوّل "حل الدولتين" في الخطاب السعودي إلى أداة شرعية رمزية تستخدمها الرياض لـ:

ـ امتصاص الغضب الشعبي تجاه التطبيع

ـ ضمان موقع تفاوضي في النظام الإقليمي والدولي

ـ التغطية على تحوّلات عميقة في أولويات الدولة، تضع فلسطين في موقع ثانوي أو هامشي

ـ تحييد القضية الفلسطينية بوصفها عنصرًا تعبويًا عربيًا، واستبدالها بخطاب إداري محايد يخدم الاستقرار لا التحرر.

هذا الاستخدام الرمزي للشعار ينزع عنه فاعليته السياسية، ويحوّله إلى قشرة أخلاقية تخفي تحوّلات بنيوية في موقع السعودية من الصراع العربي–الإسرائيلي، ومن مسألة الاحتلال والاستعمار والعدالة الدولية.

بل إن هذا الخطاب – بقدر ما يعيد إنتاج صورة المملكة السعودية بوصفها "وسيطًا" – يساهم في تفكيك المعنى التحرري للقضية الفلسطينية، من خلال:

ـ تهميش مفهوم المقاومة

ـ تغييب الشتات

ـ تجاهل بنية الأبارتهايد

ـ تبرئة الاحتلال من مسؤولياته القانونية والإنسانية.

إن استمرارية هذا الخطاب دون تغيير في الموقف العملي تدلّ على أن "حل الدولتين"، كما تتبناه السعودية، ليس حلاً سياسيًا بقدر ما هو جزء من استراتيجية إطفاءٍ ناعمة، تُفرغ القضية من جوهرها، وتمنح الكيان الاسرائيلي فرصة لإعادة تدوير مشروعها الاستيطاني، تحت مظلة عربية مطواعة.

بيان نيويورك..تصفية القضية الفلسطينية

انعقد في 29 يوليو 2025 مؤتمر نيويورك برعاية فرنسية سعودية بهدف ظاهري عنوانه حل الدولتين. وصدر بيان عن المؤتمر في لحظة انكشاف شامل للعدوان الإسرائيلي على غزة، وتزايد النقد الدولي للكيان الاسرائيلي، خاصة من أوروبا والجنوب العالمي.

يُعد المؤتمر أول مبادرة دولية متعددة الأطراف بهذا الحجم منذ عقود حول فلسطين، ويجمع بين دول من الشمال والجنوب، ويمزج بين فاعلين إقليميين (السعودية، مصر، قطر، الأردن) ودوليين (فرنسا، إيطاليا، اليابان، النرويج...).

الإعلان الذي تم بدفع سعودي – فرنسي مشترك، يعكس محاولة سعودية لاستعادة المبادرة العربية في ظل أزمة شرعية التطبيع، ورغبة فرنسية في لعب دور موازن للهيمنة الأميركية على الملف.

والسؤال: هل يعكس تصدّر السعودية وفرنسا واجهة المؤتمر وساطة أم إدارة للصراع؟

في الدلالات الأولية يمكن رصد الآتي:

ـ تحاول فرنسا إعادة تموضعها في الملف الفلسطيني بعد ضعف التأثير الأميركي – أو تواطئه – مع الكيان الاسرائيلي.

ـ تسعى السعودية إلى استعادة المبادرة العربية، والظهور كراعٍ دبلوماسي متزن يوازن بين التطبيع وحماية الرمزية الإسلامية لفلسطين.

لكن الدورين يفتقران إلى آليات إلزام، إذ لا يحمل البيان الصادر عن المؤتمر أي تعهّد سعودي – فرنسي بقطع العلاقات مع الكيان الاسرائيلي، أو ممارسة ضغوط اقتصادية أو قانونية حقيقية. بل يبقى في إطار إدارة التوازنات لا حلّ الصراع.

من جهة ثانية، فإن إعادة إنتاج "حل الدولتين" تقع تحت سقف التطبيع الشامل، ويُصوَّر "حل الدولتين" هنا بوصفه:

ـ شرطًا لـ"الاندماج الإقليمي الكامل" و"السلام الشامل"

ـ غطاءً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي "بصيغ سياسية تفاوضية"

ـ وسيلة لضمان الأمن الإقليمي، وبناء هياكل أمن جماعي تُشبه آسيان.

لكن هذه الصيغة تنزع من حل الدولتين أي بعد تحرري، وتعيد تقديمه كـ"مفتاح تطبيع"، لا كحق أصيل لشعب واقع تحت الاحتلال. فالمكافأة ليست قيام الدولة، بل إنهاء المقاومة وتفكيك "الجهات غير الحكومية المزعزعة"، أي سحق الفصائل المقاومة تحت غطاء إعادة الإعمار والاندماج.

من جهة ثانية، فإن البيان يُقنّن الدولة الفلسطينية بوصفها:

ـ "غير مسلحة"

ـ خاضعة لبعثة أمنية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة

ـ ملتزمة بسياسة "سلاح واحد، حكومة واحدة"، ما يعني تجريم أي تشكيل مقاوم مستقل

ـ تحت وصاية مالية وإدارية عبر صندوق ائتماني دولي.

وهذه العناصر تجعل من الدولة المرتقبة دولة خاضعة أمنيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا، وتُبعدها عن أي استقلال فعلي.

أما على مستوى المخرجات العملية والالتزامات الفعلية، وبرغم من كثافة النص، فإن البيان لا يُلزم أي طرف – وخصوصًا الكيان الاسرائيلية – بخطوات قانونية أو ميدانية فورية، بل:

ـ يدعو إسرائيل إلى "التزام علني بحل الدولتين" دون أي تهديد بالعقوبات

ـ يشترط على السلطة الفلسطينية تنفيذ إصلاحات ومناهج جديدة وانتخابات وفق شروط المجتمع الدولي

ـ يربط الاعتراف بالدولة الفلسطينية بمسار زمني غير واضح المعالم، ما يفتح الباب أمام مزيد من التسويف السياسي.

أما على صعيد المخاطر الكامنة، فإن البيان ينطوي على نيّة تصفية غير مباشرة لقضية اللاجئين عبر تحويل الأونروا تدريجيًا إلى مؤسسات فلسطينية محلية، ونزع

البعد الكفاحي عن القضية الفلسطينية وتوصيفها كمشكلة تنموية/بيروقراطية قابلة للإدارة الدولية، وفرض وصاية دائمة على غزة تحت عنوان "إدارة انتقالية" و"إعادة الإعمار"، وإقصاء المقاومة بكونها تهديدًا يجب نزع سلاحه، مع الدعوة الصريحة لتفكيك حماس.

وعليه، يمثّل مؤتمر نيويورك لحظة مفصلية في إعادة هيكلة النظام الدولي للتعامل مع فلسطين، لكنه لا يخرج عن منطق "الإدارة الناعمة للصراع" لا تفكيكه. البيان يُعيد "حل الدولتين" إلى الواجهة لكن كنقطة التقاء دولية لتطبيع الشرق الأوسط، لا كمشروع تحرر وطني.

أما الدور السعودي – الفرنسي، فلا يعكس تحوّلًا جذريًا، بل مناورة رمزية لإعادة تثبيت السعودية كفاعل دبلوماسي شرعي، في ظل فقدانها للمصداقية الشعبية بعد التطبيع المتسارع والتواطؤ الإعلامي في تغطية مجازر غزة.

وعليه، فإن حل الدولتين، بصيغته الواردة في البيان، لم يقدّم وعدًا بدولة حرة، بل أصبح وعدًا بدولة مراقبة، منزوعة الإرادة، خاضعة للمجتمع الدولي، ومحكومة بمنطق التصفية المؤسسية للقضية الفلسطينية.

ومن منظور سياسي، يقدّم البيان تصورًا لمستقبل القضية الفلسطينية قائمًا على ربط الدولة الفلسطينية بمشروع "الاندماج الإقليمي"، وهذا يفتح الباب لقراءة مزدوجة:

ـ من جهة: يُمنح الفلسطينيون وعودًا بدولة "قابلة للحياة"

ـ ومن جهة أخرى: يتم توظيف ذلك كـ"جسر" لتحقيق الاعتراف العربي الكامل بالكيان الاسرائيلي، و"يوم السلام الإقليمي".

الشكل العام يُعيد تدوير منطق "الأرض مقابل السلام" ولكن هذه المرة بوسائل دبلوماسية أشمل، قائمة على الحوافز الاقتصادية والسياسية والأمنية.

ويستخدم البيان لغة قانونية قوية، مثل: "الاحتلال"، "التهجير القسري"، "الاستيطان غير القانوني"، "التجويع كسلاح حرب"، "أخذ الرهائن"، و"ضرورة المساءلة". لكن هذه المفردات تأتي في إطار توازن لغوي مشروط: الإدانة تطال حماس وإسرائيل معًا، والمقاربة قائمة على نزع الثنائية بين الضحية والجلاد.

وعليه، تُطرح "الدولة الفلسطينية" كخيار قانوني – دبلوماسي، لا بوصفها تتويجًا لمقاومة مشروعة ضد الاحتلال. وتظهر المبادرة السعودية كقائد دبلوماسي للمسار الفلسطيني – الإسرائيلي، لكنها:

ـ لا تعلن اعترافها الفعلي بالدولة الفلسطينية

ـ لا تلوّح بتجميد أي من إجراءات التطبيع الحالية أو المستقبلية

ـ لا تطالب بحماية فورية لغزة، بل تربط كل شيء بـ"ما بعد وقف إطلاق النار".

وفي نهاية المطاف، فإن دور السعودية يتمثل في إدارة الملف من موقع الوسيط لا الحليف للشعب الفلسطيني أو المنخرط في مقاومة الاحتلال.

أما لناحية الوظيفة الحقيقية للبيان، ففي الجوهر هو دعوة غير مباشرة لتحويل "حل الدولتين" إلى مشروع دولي مشروط ومنضبط، يقوم على:

ـ نزع سلاح المقاومة ("سلاح واحد")

ـ تسليم غزة للسلطة الفلسطينية في ظل رقابة دولية

ـ إصلاحات داخلية (الحوكمة، المناهج، الانتخابات) بوصفها شروطًا للاعتراف الكامل

ـ المراهنة على قوات دولية (بعثة أممية، أمن مشترك).

في المقابل، يُمنح الفلسطينيون وعدًا مشروطًا بدولة ديمقراطية بلا جيش، وبـ"اندماج اقتصادي إقليمي" بدلًا من حق العودة أو إنهاء الاحتلال بالمعنى الراديكالي.

وحين ننظر الى الجهات الفاعلة الحاضرة والغياب اللافت، فإننا نلحظ حضورًا مكثفًا للدول الغربية والجنوب العالمي بما يعكس تدويلًا متسارعًا للملف الفلسطيني. في المقابل، هناك غياب لأي تمثيل مباشر للفصائل الفلسطينية (خصوصًا حماس والجهاد) والذي يُضعف من شرعية البيان داخليًا.

فالبيان يحمل طابعًا أمميًا واسعًا، لكنه يفتقر إلى التمثيل الفلسطيني الفعلي، إذ غابت عنه معظم الفصائل السياسية المؤثرة، بينما حضر الرئيس محمود عباس عبر رسالة مكتوبة مؤرخة بـ 9 يونيو 2025، تتعهد بـ"دولة غير عسكرية" تلتزم بالترتيبات الأمنية الإقليمية والدولية. وهذا يؤكد أن القرار السياسي حول فلسطين يُعاد تصديره خارجيًا، وبمعزل عن الإجماع الشعبي الفلسطيني.

أما المخاطر الكامنة في النص فيمكن اختصارها بكونه: تصفية ناعمة تحت غطاء "حل الدولتين"، وبرغم من الإيجابيات الشكلية، فإن البيان يطرح:

- دولة بلا سيادة فعلية
- نزع المقاومة بوصفها شرطًا للحكم
- حصر تمثيل الفلسطينيين بالسلطة الفلسطينية
- إنهاء حق العودة من خلال تسوية "دولية" لقضية اللاجئين.
- تحوّل القضية إلى ملف "دولي إنساني– تنموي" بإشراف بعثات رقابة.

في الخلاصات التحليلية، فإن بيان نيويورك هو لحظة مفصلية في مسار "حل الدولتين"، لكنه لا يعكس تحوّلًا جذريًا في المواقف السعودية أو الدولية تجاه جوهر الاحتلال، بل:

- يعيد إنتاج سردية التسوية عبر تطبيع الخطاب الدولي مع الكيان الاسرائيلي
- يمنح السعودية فرصة لاستعادة موقعها الدبلوماسي دون التزام فعلي
- يسوّق الدولة الفلسطينية كشرط لتطبيع جماعي إقليمي

ـ يحيّد الفعل الشعبي والمقاوم لصالح بنى سياسية – أمنية دولية.

ـ إنه بيان يُنقذ حل الدولتين على الورق، لكنه ينسف جوهر القضية الفلسطينية كنضال تحرري.